«مرة وحدة بس»

علي محمود خاجه
A.m.khajah@gmail.com

هدف كل الكويت اليوم هو العودة إلى المسار الصحيح القائم على تذليل العقبات وتجاوز عثرات الفساد، وبناء نظام قوي متين غير مرتبط بأشخاص تسير عليه كل الحكومات المقبلة، وتحقيق هذا الهدف لن يكون على حساب أحد سوى الفاسدين، وسيعود بالفائدة على الجميع بمن فيهم سمو رئيس الحكومة.

نمر كالعادة بمرحلة تشكيل وزارة، وهي عادة كويتية تحدث من مرتين إلى ثلاث في كل سنة دون اختلاف فعلي أو إنجاز يذكر، ولعلها بالمناسبة المرة الأولى التي تتم فيها المشاورات لبدء التشكيل على الرغم من وجود حكومة قائمة غير مستقيلة إلى يوم كتابة هذا المقال!

على أي حال، ورغم اقتناعي التام بأنه مهما صدقت رسائلنا الموجهة إلى الحكومة فإنها لن تجد أذناً تسمع أو عقلاً يأخذ بتلك الرسائل، إلا أنني أؤدي واجبي كمواطن ينشد المصلحة والتقدم، وعليه أقدم رسالتي هذه إلى سمو رئيس الحكومة.

هدف كل الكويت اليوم هو العودة إلى المسار الصحيح القائم على تذليل العقبات وتجاوز عثرات الفساد، وبناء نظام قوي متين غير مرتبط بأشخاص تسير عليه كل الحكومات المقبلة، وتحقيق هذا الهدف لن يكون على حساب أحد سوى الفاسدين، وسيعود بالفائدة على الجميع بمن فيهم سمو رئيس الحكومة الذي سيكون بنظر الكويت كلها قائد مسيرة الإصلاح كما كان الراحل عبدالله السالم من قبله، وما زال الناس وبعد مرور خمسين عاما تقريبا على وفاته يذكرونه بالخير ويترحمون على أيامه.

طيب، من أجل تحقيق الهدف المذكور أعلاه لا بد من وضع استراتيجية لتحقيق ذلك، فالأمور لا تقاس بالكلام فحسب، كالقول بأننا سنتحول إلى مركز مالي دون القيام بأي خطوة بهذا الاتجاه أو حتى اختيار الأشخاص المناسبين لتحويلنا إلى مركز مالي، وهو ما يعني أنك تحتاج يا سمو الرئيس أولاً أن تضع الخطوات الأساسية للوصول إلى الهدف قبل مرحلة المشاورات أصلاً، ويكون أساس المشاورات هو تناسب من تتصل بهم ليكونوا أعضاء في الوزارة مع هدفك المعلن، وهو ما يتطلب منك بالمقام الأول أن تبتعد عن ترضيات فروع الأسرة من خلال الوزارة، فتلك الترضيات لم تفد لا الكويت ولا الأسرة في المرات السابقة، ولن يتغير الأمر في هذه المرة، وإن كانت الترضيات الأسرية عنصراً أساسياً بالنسبة إليك، فمن الممكن أن تكون من خلال توزيع مناصب المحافظات عليهم وليس تسليمهم إدارة الوزارة، وقد فشلوا فيها مراراً.

أما ثاني العناصر فهو الابتعاد عن الأسلوب الكريه وغير المجدي في توزيع مقاعد الوزارة على فئات المجتمع ليس لكفاءتهم بل لانتمائهم، ودعني أدلل لك بنموذج واضح لمن يهدف إلى النجاح بشكله السليم، فقد قامت شركة إماراتية بشراء نادي "مانشستر سيتي" الإنكليزي، وعلى الرغم من قدرتها على إشراك لاعبين إماراتيين في النادي فإنها لم تقدم على هذه الخطوة لأنها تهدف إلى الفوز والنجاح لا الترضية، وقد تحقق لها ذلك سريعاً لأنها بحثت عن أدوات الربح المناسبة، وليس توزيع مراكز اللعب على لاعبي الإمارات، وهوالنموذج الذي يجب أن يحتذى به، فهم لم يغامروا على حساب سمعة فريق كرة قدم فما بالكم بالمغامرة على حساب الدولة.

لقد آن الأوان، بل تأخرنا كثيراً عن الأوان، لإعادة الأمور إلى نصابها السليم، فإما أن نتجه إلى الهاوية بذات السرعة، وإما أن نتمكن من كبح جماح انطلاقنا نحوها بالمقام الأول ونعيد البناء من جديد، وكل عام وأنت بخير سمو الرئيس.

خارج نطاق التغطية:
كل عام وأنتم بخير.

أحداث عام مضى

د. ندى سليمان المطوع
mutawa.n@gmail.com

• ابتدأ عام 2013 باستضافة الكويت المؤتمر الدولي للمانحين للشعب السوري بأبعاده المختلفة، البعد الشعبي المتمثل بالجمعيات والجهود الإنسانية لمساعدة الشعب السوري، والقيادي عبر تكريس الكويت دورها التوافقي في جمع القادة لدعم سورية إنسانياً، والذي ساهمت الكويت من خلاله بمبلغ 300 مليون دولار لدعم الوضع الإنساني للشعب السوري، أما "تشريعياً" فقد بدأ هذا العام بإقرار مجلس الأمة مرسوم الصوت الواحد بموافقة 49 عضواً وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركه مساهمة.

• أما شهر فبراير فقد شهدت العلاقات الكويتية العراقية تطوراً ملحوظاً ونشاطاً من الأمم المتحدة بإزالة التعديات على الحدود الكويتية، وتم بإشراف فريق أممي متخصص، وفتح مطار الكويت لطائرة تابعة للخطوط الجوية العراقية بعد قطيعة دامت 22 عاماً، ومحلياً افتتاح مركز صحي ذي مستوى عالٍ، وهو مركز صباح الأحمد للكلى والمسالك.

• شهرا مارس وأبريل شهدا رحيل أول رئيسة تحرير كويتية المرحومة السيدة غنيمة المرزوق، وفي مجال المسنين تبوأت الكويت المرتبة الثانية عربياً و39 عالمياً في خدمات المتقاعدين، وأثارت قضية سرقة الذخيرة من ميدان الرماية اهتمام واستياء الرأي العام، وشهدت المحاكم قضايا عديدة بسبب استخدام شبابي غير مسؤول لوسائل التواصل الاجتماعي التقني، وعالميا شهد العالم تصعيداً من كوريا الشمالية تجاه الولايات المتحدة، وانفجار في مدينة بوسطن أدى إلى وفاة ثمانية أشخاص وعشرات الجرحى.

• شهر مايو في مجال البيئة والتغيير المناخي شهدت المملكة العربية السعودية أمطاراً وسيولاً، واجتاح في الوقت ذاته إعصار ولاية أوكلاهوما.

• يونيو: من أبرز أحداث هذا الشهر تنازل أمير قطر عن الحكم لولي عهده الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وفوز حسن روحاني بمنصب الرئاسة بإيران.

• يوليو وأغسطس: الكويت تفقد وزيرين سابقين وصديقين حميمين وعلمين من أعلام التربية والتعليم، والدي المرحوم سليمان المطوع وأنور النوري، واستقالة الحكومة الكويتية وتكليف الشيخ جابر المبارك الصباح بتشكيل حكومة وترؤسها، أما في مصر فقد تصدرت كلمة جيم أوفر game over الصحافة المصرية والعربية (بعض الصحف)، وأعلن الفريق الأول عبدالفتاح السيسي في بيان له عزل محمد مرسي وتعطيل العمل بالدستور، وتولي رئيس المحكمة الدستورية المستشار عدلي منصور رئيسا مؤقتا. واستمرت الاشتباكات بين مؤيدي مرسي والقوات التي تقوم بحماية المنشآت العسكرية، واعتمدت الكويت بقيمة ملياري دولار في بنك مصر المركزي ومليار منحة نفط ومشتقات نفطية.

• سبتمبر وأكتوبر: في مصر إحالة الرئيس مرسي إلى محكمة الجنايات لمحاكمته والولايات المتحدة توقف بعض المساعدات العسكرية والاقتصادية، وشهدت الساحة الفنية اللبنانية والعالمية وفاة الموسيقار وديع الصافي.

• نوفمبر: الكويت تستكمل دورها المعروف بدبلوماسية تنقية الأجواء، وذلك عبر تنسيق اجتماع يجمع سمو الأمير وخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وأمير قطر تميم بن حمد، وعلى الطرف الآخر من العالم العربي مصر تطرد السفير التركي.

• ديسمبر: وفاة نيلسون مانديلا وأحمد فؤاد نجم، وترؤس الكويت رئاسة دورية لمنظومة مجلس التعاون الخليجي، وكما كانت بصمة الكويت الخليجية عام 2004 حول الدبلوماسية الاقتصادية تأتي بصمتها هذا العام حول المساعدات الإنسانية وإعادة إحياء المؤسسات التشريعية الخليجية.

وكل عام وأنتم بخير.

لا ديمقراطية من دون أحزاب سياسية

د. بدر الديحاني
dai7aani@gmail.com

من المفترض أن يتطور نظامنا السياسي باتجاه الحكومة البرلمانية، وليس الحكومة المنتخبة كما سبق أن ذكرنا، وتلك الحكومة البرلمانية لها مجموعة من المتطلبات في مقدمتها وجود قانون لإشهار الأحزاب أو التنظيمات السياسية على أسس وبرامج وطنية جامعة، ثم قانون آخر لنظام انتخابي متطور يبنى على أسس عادلة وتوافق وطني عام.

نتيجة لعوامل كثيرة من ضمنها عدم إشهار التنظيمات السياسية على أسس وبرامج وطنية جامعة والخلل الواضح في النظام الانتخابي، فإن العمل السياسي المنظم لدينا لم يتطور، إذ إن أغلب ما يسمى قوى سياسية ليس تنظيمات سياسية حقيقية بل مجرد لافتات أو أسماء إعلامية إما للجان انتخابية، وإما لمجاميع قبلية أو طائفية أو عنصرية محدودة العدد، وإما لجماعات ضغط مؤقتة هدفها في الأغلب تحقيق مكاسب سياسية آنية لأعضائها ثم تختفي فجأة!

من زاوية أخرى، فإن عدم وجود قانون ينظّم العمل السياسي جعل الدولة لا تعرف مصادر تمويل "القوى السياسية" ولا نوعية برامجها، إن كان لها برامج، ولا عدد أعضائها، فضلاً عن أن وجود مثل هذه "التنظيمات" الورقية يزيد من تشويه العمل السياسي والعام المشوّه أصلاً، فما إن يحدث حدث سياسي ما، مثلاً، حتى تتسابق هذه "التنظيمات" الصورية لإصدار بيانات صحافية تعطي انطباعاً لمن لا يعرف واقعنا أن هذا هو موقف الرأي العام المحلي تجاه هذا الحدث بينما الواقع هو أن من يصدر البيانات "السياسية" في الغالب هو شخص واحد يجلس خلف جهاز "الفاكس" أو الكمبيوتر ولا يُمثّل سوى نفسه!

من هنا تأتي أهمية وجود قانون لإشهار الأحزاب أو التنظيمات أو الهيئات السياسية على أسس وطنية جامعة لا مكان فيها للطرح الفئوي والطائفي والعنصري، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ترشيد العمل السياسي والعام وخلق كوادر سياسية محترفة، إذ ليس هنالك ديمقراطية من دون أحزاب سياسية.

فالدول المتقدمة قاطبة يديرها ساسة محترفون ينتمون إلى أحزاب سياسية معروفة ببرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعروفة أيضاً مصادر تمويلها وعدد أعضائها بحيث تُحظر التنظيمات الطائفية والفئوية والعنصرية كالتي تتسيد العمل العام والسياسي لدينا، مع الأسف الشديد، وتتعامل معها الحكومة وكأنها تنظيمات سياسية حقيقية مع ما في ذلك من أضرار جسيمة على مجتمعنا ووطننا.

ولأنه من المفترض أن يتطور نظامنا السياسي باتجاه الحكومة البرلمانية، وليس الحكومة المنتخبة كما سبق أن ذكرنا، فإن الحكومة البرلمانية لها مجموعة من المتطلبات في مقدمتها وجود قانون لإشهار الأحزاب أو التنظيمات السياسية على أسس وبرامج وطنية جامعة، ثم قانون آخر لنظام انتخابي متطور يبنى على أسس عادلة وتوافق وطني عام، لهذا فإن المطالبة بقانون لإشهار التنظيمات (الأحزاب) السياسية تعتبر مطالبة مستحقة وملحة، فالبديل هو الانقسامات الاجتماعية الطائفية والقبلية، ثم تجريف الحياة السياسية والفوضى السياسية التي نرى الآن بعض مظاهرها.

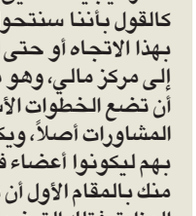

ثاليف دبين *

العرب «يغرقون» في أزمة المياه

عادة ما ينظر إلى الإقليم العربي على أنه يتمتع بالكثير من الثروات: وفرة النفط (المملكة العربية السعودية)، أحد أعلى معدلات دخل الفرد في العالم (قطر)، موطن أطول مبنى فاخر في الدنيا (الإمارات العربية المتحدة)، لكنه يفتقر إلى واحد من أكثر الموارد المحدودة اللازمة لبقاء الإنسان على قيد الحياة: الماء.

وفي هذا الصدد، يفيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسة جديدة حديثة بأن "المواطن العربي العادي لديه ثماني مرات أقل قدرة على الحصول على المياه المتجددة، من المواطن العادي العالمي، وأكثر من ثلثي موارد المياه السطحية تنبع من خارج المنطقة".

ويحذر التقرير المعنون "حوكمة المياه في المنطقة العربية: إدارة الندرة وتأمين المستقبل"، من أن ندرة المياه في المنطقة تتوجه بسرعة نحو "مستويات تنذر بالخطر، بعواقب وخيمة على التنمية البشرية".

في هذه المنطقة يعيش حوالي خمسة في المئة من سكان العالم البالغ عددهم أكثر من سبعة مليارات نسمة، بينما تحتل 10 في المئة من مساحته، لكنها تمثل أقل من واحد في المئة من الموارد المائية العالمية، حسب التقرير الذي يفيد أيضاً أن حصتها من الموارد المائية المتجددة سنوياً هي أيضا أقل من واحد في المئة، فهي تتلقى 2.1 في المئة فقط من متوسط هطول الأمطار السنوي العالمي.

كذلك فأكثر من 87 في المئة من تضاريس المنطقة عبارة عن صحراء ويقع فيها 14 من أصل 20 دولة تعاني نقص المياه في العالم، وفقا للتقرير الأممي.

وتقول المستشارة الرفيعة السابقة في الأمم المتحدة في قضايا المياه ومؤلفة كتاب "المستقبل الأزرق، حماية المياه من أجل الناس وكوكب الأرض إلى الأبد"، مود بارلو، إن الشرق الأوسط يعاني "أزمة مياه"، في حين يمثل التصحر مشكلة واسعة في بلدان مثل سورية والأردن والعراق وإيران، وتعتبر بارلو أن أعظم المشاكل هي الممارسات الزراعية غير المستدامة التي أسرفت في استهلاك المياه الجوفية في المنطقة محذرة من أن "السدود والتحويلات لأغراض الري الثقيل تدمر مصادر المياه بمعدلات ينذر بالخطر".

وكشفت دراسة أجرتها وكالة الفضاء الأميركية (ناسا) أخيراً أن المنطقة فقدت منذ عام 2003 مياهاً جوفية بقدر أكبر بكثير مما كان يعتقد سابقاً... مبيناً أن حجم المياه المفقود في تلك الفترة كان "بحجم البحر الميت".

كان ولي عهد دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، قال في مؤتمر المياه الدولي في أبو ظبي في يناير الماضي: "بالنسبة إلينا، الماء هو (الآن) أكثر أهمية من النفط".

هذا وفي ضوء تهديدات ندرة المياه في المستقبل، قامت العديد من الدول العربية- بما فيها الإمارات العربية المتحدة- بتوسيع استخدامها للموارد المائية غير التقليدية، بما يشمل تحلية مياه البحر، ومياه الصرف الصحي المعالجة، وحصاد مياه الأمطار، واستمطار السحب، واستخدام مياه الصرف للري.

حالياً، تقود المنطقة العربية العالم في مجال تحلية المياه، بأكثر من نصف القدرات العالمية، ومن المتوقع أن تتوسع عمليات تحلية المياه من 1.8 في المئة من إمدادات المياه في المنطقة، إلى ما يقدر بنحو 8.5 في المئة بحلول عام 2025.

كذلك من المتوقع أن تتركز معظم الزيادة في البلدان المصدرة للطاقة ذات الدخل المرتفع، خصوصاً دول الخليج، ذلك لأن تحلية المياه تستهلك الكثير من الطاقة ورأس المال، وفقاً لدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد سبق أن حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من أن نقص المياه يسبب المصاعب الاجتماعية ويعيق التنمية. وقال في إشارة ضمنية إلى الشرق الأوسط إنها "تخلق توترات في المناطق المعرضة للصراع، وفي كثير من الأحيان، حيث نحتاج الماء نجد البنادق، فلا يزال هناك ما يكفي من المياه بالنسبة إلينا جميعاً، لكن فقط حين نحافظ على نظافتها، ونستخدمها بشكل أكثر حكمة، ونتقاسمها بشكل عادل".

ولفتت دراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن التحديات الكبيرة لقطاع المياه في المنطقة تشمل المؤسسات المجزأة ذات المسؤوليات غير الواضحة والمتداخلة، وعدم كفاية القدرات، وعدم كفاية التمويل، ومركزية صنع القرار، وعدم الامتثال للوائح، والإنفاذ غير الفعال، ومحدودية الوعي العام.

وبمناسبة إطلاق التقرير الجديد في البحرين، تحدثت مساعدة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة المكتب الإقليمي للدول العربية، سيما بحوث، قائلة إنه يجب التعامل مع أزمات المياه باعتبارها مسألة ذات أولوية وملحة، وتستحق مزيداً من الاهتمام والالتزام السياسيين حتى في خضم البيئة السياسية الصعبة في المنطقة اليوم.

وتعاود مود بارلو المستشارة الرفيعة السابقة في الأمم المتحدة في قضايا المياه الحديث عن الأزمة لافتة إلى أن الثروة النفطية في المنطقة العربية مكنت بعض الدول من إخفاء الفقر المائي، وإعطائها الانطباع الخاطئ بأنه يمكنها شراء طريقها للخروج من الأزمة المقبلة.

وأضافت بارلو: "الدول العربية الغنية في الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، التي لديها أعلى نصيب للفرد من البصمة المائية في العالم، تفرط في استخراج المياه من الخليج بسبب مشاريع تحلية المياه الضخمة، وذلك باستخدام إمدادات المياه الشحيحة لبناء المدن وري الصحارى"، مشيرة إلى أن 70 في المئة من محطات تحلية المياه في العالم، توجد في هذه المنطقة، والعلماء يحذرون الآن من "ذروة الملح"، وهي النقطة التي يصبح فيها الخليج مالحاً إلى حد يصبح فيه الاعتماد عليه لتحلية المياه غير مجد اقتصادياً.

وعلاوة على ذلك، أشارت إلى أن معظم مياه الصرف الصحي في المنطقة لم يتم علاجها بشكل صحيح، وفي بعض الحالات لم تعالج على الإطلاق، بما في ذلك الحال في البلدان الغنية، ونتيجة لذلك تلوثت الأنهار والخليج بشكل كبير وفي ضوء الطلب المتزايد على المياه والإمدادات المتضائلة والتلوث المتفشي يواجه العالم العربي مشكلة مياه خطيرة.

فالتشجيع على خصخصة خدمات المياه باعتبارها أكثر كفاءة ليس خاطئاً في حد ذاته فحسب، فالبلديات في جميع أنحاء العالم تستعيد خدمات المياه الخاصة بها بعد تجارب كارثية مع الخصخصة، لكنه أيضاً من شأنه أن يضع القرار في أيدي أولئك الذين يمسكون بزمام السلطة الآن، والذين لديهم ما يكفي من المياه لملاعب الغولف وبناء القصور.

وتؤكد الخبيرة الدولية أن تضافر الجهود لحماية المياه في المنطقة باعتبارها وقفاً عاماً وحقاً من حقوق الإنسان- جنباً إلى جنب مع قوانين صارمة لمنع الإفراط في استخراج وتلويث وسرقة المياه- قد يؤدي إلى تفادي الأزمة المقبلة في العالم العربي.

*خدمة "آي بي إس"

سنان أولغين *

تركيا واستراتيجية إيران

PROJECT SYNDICATE

التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران سوف تصبح أكثر حدة في السنوات المقبلة، وسوف تشكل العامل الرئيسي المزعزع للاستقرار في المنطقة، وفي هذا السياق يصبح الدور الذي تلعبه تركيا كقوة علمانية قادرة على تجاوز الانقسام الطائفي أعظم أهمية من أي وقت مضى.

بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف أخيراً إلى بلدان الخليج، يبدو من المرجح أن يستمر الهجوم الفاتن الذي تشنه الجمهورية الإسلامية مع زيارة الرئيس حسن روحاني لتركيا في أوائل الشهر المقبل، وخلافاً لأغلبية الدول العربية المجاورة لإيران، رحبت تركيا بشكل لا لبس فيه بالاتفاق النووي المؤقت الذي تم التوصل إليه الشهر الماضي بين إيران ومجموعة الخمس زائد واحد (البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا). لكن صناع السياسة في تركيا يدركون تمام الإدراك أن هذا الاتفاق قد يقلب توازن القوى الهش في الشرق الأوسط.

ومن منظور تركيا، فإن الاتفاق النووي، في حالة تنفيذه بنجاح وتحوله إلى اتفاق دائم بعد ستة أشهر، من شأنه أن يزيل تخوفاً أمنياً رئيساً، ولا تريد حكومة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان أن تجد نفسها في مواجهة إيران النووية، خشية نشوء علاقة قوة غير متكافئة مع الجمهورية الإسلامية بعد قرون من العلاقات المتوازنة.

ولكن تركيا لم تكن راغبة أيضاً في التدخل العسكري في إيران بقيادة الولايات المتحدة، وكان من المعتقد أن أي ضربة عسكرية من شأنها أن تخلق المزيد من المشاكل في ما يتصل بالاستقرار والأمن الإقليميين؛ ولهذا السبب، وقف صناع السياسات الأتراك بثبات في تأييد الحل الدبلوماسي للمعضلة الإيرانية، وهو ما حصلوا عليه بالاتفاق الأخير.

وهناك أسباب أخرى وراء ترحيب المسؤولين الأتراك بالاتفاق المؤقت بهذا القدر من الحرارة، فهم أولاً يفسرون الاتفاق باعتباره تبريراً لجهودهم التي باءت بالفشل في مايو 2010 (مع البرازيل) للتوصل إلى اتفاق مع إيران بشأن التصرف في الوقود النووي الإيراني. وتواصل السلطات التركية تسليط الضوء على هذا الاتفاق الثلاثي السابق مع إيران. على سبيل المثال، أصدرت وزارة الخارجية بياناً أكدت فيه أن "الاتفاق يشكل التطور الإيجابي الملموس الأول في ما يتصل ببرنامج إيران النووي منذ إعلان طهران عام 2010".

وتشعر تركيا بالرضا أيضاً لاعتقادها أن الاتفاق لن يضعف موقفها من الحقوق السيادية بموجب معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. كانت تركيا تدافع باستمرار عن تفسير هذه المعاهدة بأن الدول لديها الحق في تأسيس برامج محلية لتخصيب اليورانيوم بموجب معاهدة منع الانتشار، شريطة اتفاق هذه البرامج مع التزاماتها بموجب المعاهدة.

حتى في أوج التوترات الدبلوماسية مع إيران، امتنعت تركيا عن تبني الموقف الأميركي الأكثر تطرفاً، والذي تحدى حق إيران في تخصيب اليورانيوم، ومن هنا فإن القبول الضمني والمشروط لهذا الحق يشكل نتيجة مرضية لتركيا، ورغم أن تركيا ليس لديها في الوقت الحالي أي مخططات لتطوير دورة الوقود النووي في برنامج خاص بها، فإن أجندتها الطموحة لتنمية الطاقة النووية جعلت صناع السياسات هناك عازمين على حماية الحقوق المعترف بها بموجب معاهدة منع الانتشار، بما في ذلك الحق في تخصيب اليورانيوم.

وهناك أيضاً اعتبارات اقتصادية مهمة بالنسبة إلى تركيا، التي تعتمد على إيران في الحصول على حصة كبيرة من وارداتها من الطاقة، بنفس القدر من الأهمية، وباعتبارها دولة مجاورة، فإن إيران كانت شريكاً تجارياً تقليدياً- العلاقة التي تتجاوز قيمتها 15 مليار دولار سنوياً، ونتيجة لهذا، تأثرت إمكانات التصدير التركية سلباً بالتشديد المتزايد لنظام العقوبات المفروضة على إيران، حيث تقدر خسائرها بنحو 6 مليارات دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2013. ومن المتوقع أن تستفيد صناعات التصدير التركية من التخفيف التدريجي للعقوبات، وتأمل هذه الصناعات تلبية الطلب الإيراني المكبوت على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

أخيراً، وعلى النقيض من الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية، تشعر تركيا بارتياح عام إزاء التداعيات الجيوسياسية المترتبة على الاتفاق، ذلك أن تحسن العلاقات الإيرانية في الغرب وتخفيف الضغوط الدبلوماسية المفروضة على الجمهورية الإسلامية لا يشكل تخوفاً كبيراً بالنسبة إلى تركيا، ولكن هذا السيناريو، في نظر دول الخليج- وربما أيضاً بالنسبة إلى إسرائيل- يفتح الباب أمام زيادة النفوذ الإيراني في أنحاء المنطقة المختلفة. وتعتقد هذه البلدان أن الولايات المتحدة، بعد الاتفاق المؤقت، لن تنجح في إظهار القدر الكافي من العزيمة القوية لردع إيران عن السعي إلى فرض هيمنتها الإقليمية.

وفي هذه الحالة فإن التوترات بين المملكة العربية السعودية وإيران سوف تصبح أكثر حدة في السنوات المقبلة، وسوف تشكل العامل الرئيسي المزعزع للاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق يصبح الدور الذي تلعبه تركيا كقوة علمانية قادرة على تجاوز الانقسام الطائفي أعظم أهمية من أي وقت مضى، ويحسن صناع السياسة الأتراك صنعاً بانتهاز هذه الفرصة لتوطيد فعالية البلاد كقوة فاعلة إقليمية تتمتع بوضع فريد يسمح لها بمنع التهديد المتمثل بهذا الصدع المتزايد الاتساع، والذي ربما يشكل خطورة بالغة.

* رئيس مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية في إسطنبول، وباحث زائر لدى كارنيغي أوروبا في بروكسل.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»